



الاقتصاد الأفريقي .. تحديات وآمال

بقلم السفير / صلاح الدين عبدالصديق
رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

تعيش قارتنا الأفريقية في المرحلة الراهنة، العديد من التحديات على مختلف الصعد الأمنية والسياسية والاقتصادية، نتيجة العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بها، لكن يبقى الملف الاقتصادي هو التحدي الأبرز لما يمثله من فرص ومحاذير لدول القارة، علاوة على تداخله مع العديد من الملفات الأخرى مثل: الاضطرابات السياسية في بعض الدول، وتفاقم الظاهرة الإرهابية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وغياب قواعد الحوكمة ونظم الحكم الرشيد، التي تضمن الشفافية والفعالية لنشاط المؤسسات الاقتصادية، علاوة على تفشي الرشوة والفساد.

في المقابل تتوفر للقارة الأفريقية، العديد من الإمكانيات والقدرات الاقتصادية الضخمة، حيث تمتلك ١٢ % من احتياطي النفط العالمي، و ٤٢ % من الذهب غير المستخرج، كما أن اكتشاف كميات هائلة من الغاز الطبيعي قبالة السواحل الشرقية لأفريقيا زاد من الموارد الاقتصادية للقارة، وتقدر معدلات النمو الاقتصادي في القارة، حسب "صندوق النقد الدولي"، بنحو ٥%، رغم التطورات السياسية والأمنية التي عاشتها دول شمال أفريقيا، كما تتوقع التقارير الاقتصادية أن ترتفع مساهمة القارة في التجارة العالمية إلى ٣٠% خلال العقد القادم في مقابل ١٢% حاليا، كذلك من المتوقع أيضا ارتفاع مساهمة القارة في الناتج المحلي العالمي من ٢،٤% حاليا إلى ٥،١% في عام ٢٠٣٤.

إزاء هذه المتغيرات، سيطر الملف الاقتصادي على فعاليات القمة الأفريقية الثالثة والعشرين، التي عقدت تحت شعار: "الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا"، والتي استضافتها مالابو عاصمة غينيا الاستوائية، في يونيو ٢٠١٤ حيث استعرضت الملفات التالية:

١- أقرت القمة "إعلان مالابو حول تعجيل النمو والتحول الزراعي من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة".

٢- الجهود المبذولة في تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على المستويين الوطني والإقليمي.



- ١٤ التزمت القمة بمبادئ وقيم البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية والالتزام بالقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥ .
- ١٥ أصدرت القمة قرارا بشأن أجندة التنمية لعام ٢٠١٥ طالبت فيه بالتوصل إلى إستراتيجية لكسب التأييد، والتفاوض لبناء تحالفات من أجل كفاءة تعكس أجندة التنمية العالمية لما بعد ٢٠١٥ .
- ١٦ دعت القمة، المفوضية الأفريقية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والرابطة الأفريقية للإنتاجية وغيرهما من الشركاء الإنمائيين، لتنظيم أنشطة دورية لتعزيز ثقافة الإنتاجية في أفريقيا، وتنمية القدرة الإنتاجية على كافة المستويات.
- ١٧ اعتمدت القمة البروتوكول الخاص بإنشاء صندوق النقد الأفريقي كآلية تنفيذية للتعاون النقدي بين دول القارة.
- وتجاوبا مع تلك الجهود المؤسسية، سواء على المستوى الإقليمي "الاتحاد الأفريقي"، أو على المستوى الشامل للدولة المصرية بجميع وزاراتها وهيئاتها، وآخرها تدشين "الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية"، بغرض إعداد وتأهيل الكوادر الأفريقية ودعم المبادرات الجديدة لتنفيذ المشروعات التنموية الرائدة في القارة، يأتي هذا العدد من دورية "آفاق أفريقية"، ليضع الملف الاقتصادي في صدارة الموضوعات حيث يناقش العديد من القضايا أبرزها:
- ١٨ قضية الأمن الغذائي في أفريقيا.
- ١٩ المكانة الاقتصادية للقارة الأفريقية في العلاقات الدولية.
- ٢٠ أثر صناعة الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية في دول حوض النيل.
- ٢١ فعاليات "منتدى الأعمال المصري الأفريقي".
- ٢٢ ملامح التنسيق الضريبي كآلية لجذب الاستثمارات بين الدول الأفريقية.
- ٢٣ الاتجاهات العامة للسياسات النقدية في جنوب أفريقيا .
- ٢٤ القدرات التنافسية لنيجيريا في الصناعات الهندسية.
- إن الموضوعات السابقة تمثل نموذجا لبعض التحديات التي تواجه قارتنا السمراء، أملين أن تسهم أبحاث ودراسات هذا العدد في تسليط الضوء على هذا الملف المهم من أجل غد أفضل لقارتنا الأفريقية.